## كشاف القناع عن متن الإقناع

```
وجد الغرور ( منها ومن الوكيل ) ف ( بينهما نصفان ) قاله الموفق .
                                                  وقد أشرت إلى ما فيه في الحاشية .
 ( وإن أنكر الولي ) علمه بالعيب ( ولو كان ممن له رؤيتها ) كأبيها وأخيها فقوله لأن
الأصل عدم علمه به ( أو ) ادعى ( الوكيل عدم العلم بالعيب ولا بينة ) تشهد عليه بإقراره
                                               بعلمه بالعيب (قبل قوله مع يمينه).
                                                       أنه لا يعلم العيب لأنه الأصل .
   ( وإن ادعت ) امرأة بها عيب وزوجت ( عدم العلم بعيب نفسها واحتمل ذلك فحكمها حكم
                                                             الولى قاله الزركشي ) .
         لأن الأصل عدم علمها فإن لم يحتمل ذلك فقوله ( ومثلها ) أي مثل هذه المسألة .
  وهي ما إذا غر الزوج في تزويجه معيبة ( في الرجوع على الغار لو زوج امرأة فأدخلوا
                                                                     عليه غيرها ) .
                                                             أى غير زوجته فوطئها .
                       فعليه مهر مثلها للشبهة ويرجع به على من غره بإدخالها عليه .
       ( ويلحقه الولد ) إن أتت به للشبهة ( وتجهز ) إليه ( زوجته بالمهر الأول نصا .
                                                وتقدم ) نحوه في باب أركان النكاح .
  ( وإن طلقها ) أي طلق المعيبة ( قبل الدخول ) والخلوة ( ثم علم أنه كان بها عيب )
   يقتضي الفسخ ( فعليه نصف الصداق لا يرجع به ) على أحد لأنه قد رضي بالتزامه بطلاقها .
                                                   فلم يكن له أن يرجع به على أحد .
( وإن مات ) الزوج قبل علمه بعيبها ( أو ماتت قبل العلم به أو بعده وقبل الفسخ فلها
                                                      الصداق كاملا ) لتقرره بالموت .
                            ( ولا يرجع به على أحد ) لأن سبب الرجوع الفسخ ولم يوجد .
                   $ فصل ( وليس لولي صغيرة أو صغير و لا لولي ) $ ( مجنونة ومجنون .
                                ) لا ل ( سيد أمة تزويجهم معيبا يرد به ) في النكاح .
                      لأنه ناظر لهم بما فيه الحظ والمصلحة ولا حظ لهم في هذا العقد .
 ( فلو خالف وفعل ) بأن زوجهم معيبا يرد به ( لم يصح ) النكاح ( فيهن مع علمه ) لأنه
                      عقد لهم عقدا لا يجوز عقده كما لو باع عقار محجوره لغير مصلحة .
```

( وإلا ) أي وإن لم يعلم الولي عيبه ( صح ) النكاح كما لو اشترى لهم معيبا لا يعلم عيبه

.

( ويجب عليه الفسخ إذا علم .

قاله في المغني والشرح وشرح ابن منجا والزركشي في شرح الوجيز وغيرهم ) لأنه أحظ لهن فوجب عليه فعله ( خلافا لما في التنقيح ) وتبعه في المنتهى .